سيادة القانون: دليل المستخدم

1990 - 2025

VENICE COMMISSION
COMMISSION DE VENISE

COUNCIL OF EUROPE
CONSEIL DE L'EUROPE

سيادة القانون، الديمقراطية، وحقوق الإنسان

سيادة القانون، الديمقراطية وحقوق الإنسان، هي الأعمدة الثلاثة لمجلس أوروبا، وهي مترابطة ولا يمكن فصلها

- تضمن الديمقراطية مشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات العامة؛
- تحمي حقوق الإنسان الأفراد من التدخل التعسفي والمفرط في حرياتهم، وتصون كرامة الإنسان؛
- تضمن الدولة الخاضعة لسيادة القانون أن تكون ممارسة السلطة العامة منظَّمة وخاضعة للرقابة.

تعزز سيادة القانون الديمقراطية لأنها تكرس مبدأ المساءلة لأولئك الذين يمارسون السلطة العامة. كما تحمي حقوق الإنسان من خلال نظام قضائي مستقل ونزيه، وتحمي الأقليات من حكم الأغلبية التعسفي.

لماذا هذا أمر أساسي؟

الدولة التي لا تمتلك قواعد واضحة تكون عرضة لعدم الاستقرار والتعسف. تحمي سيادة القانون الحريات الأساسية للجميع. إنها حجر الأساس للديمقراطيات الحديثة.

ترتكز سيادة القانون على خمسة مبادئ أساسية:

- **الشرعية** – القوانين تسري على الجميع وتضع حدودًا للسلطة.
- **اليقين القانوني**– القوانين واضحة، ومتاحة، ويمكن التنبؤ بها.
- **منع إساءة استعمال السلطة**– تُجرى عمليات رقابة لتجنب التعسف.
- **المساواة أمام القانون وعدم التمييز**– القوانين تحمي الجميع وتُطبَّق على نحو متساوٍ، ويُحظر التمييز.
- **الوصول إلى قضاء مستقل ونزيه**– يحق للجميع الدفاع عن حقوقهم أمام القضاء.

رسومات «سيدة العدالة» للفنانة المالطية نادين ثوما

الشرعية

القوانين تسري على الجميع وتضع حدودًا للسلطة

في دولة يحكمها سيادة القانون، تُنظَّم أعمال السلطات والمواطنين من خلال تشريعات سُنّت ديمقراطيًا. ولا يمكن للسلطة التنفيذية ممارسة سلطتها أو فرض إرادتها دون حدود أو رقابة.

المبادئ الأساسية

- يجب أن تُتخذ جميع القرارات ضمن إطار القانون.
- يجب أن تُسن القوانين وفق عملية ديمقراطية واضحة وشفافة.
- يجب أن تخضع قرارات السلطات العامة لمراجعة قضائية مستقلة. ولا يجوز للحكومة أن تمنح نفسها سلطات جديدة دون اتباع القواعد المنصوص عليها في الدستور.
- يجب تطبيق والالتزام بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية، وكذلك القرارات الصادرة عن المحاكم الدولية.
- يجب تنفيذ القانون بفاعلية.

لماذا هذا أمر أساسي؟

إذا لم يكن من اللازم ممارسة السلطة ضمن إطار القانون، فسيكون ذلك عرضة لإساءة الاستعمال. على سبيل المثال، يمكن للحكومة أن تقيّد الحريات كما تشاء. الوضوح واحترام التشريعات التي سُنّت ديمقراطيًا هما ضمان للعدالة والمساواة للجميع.

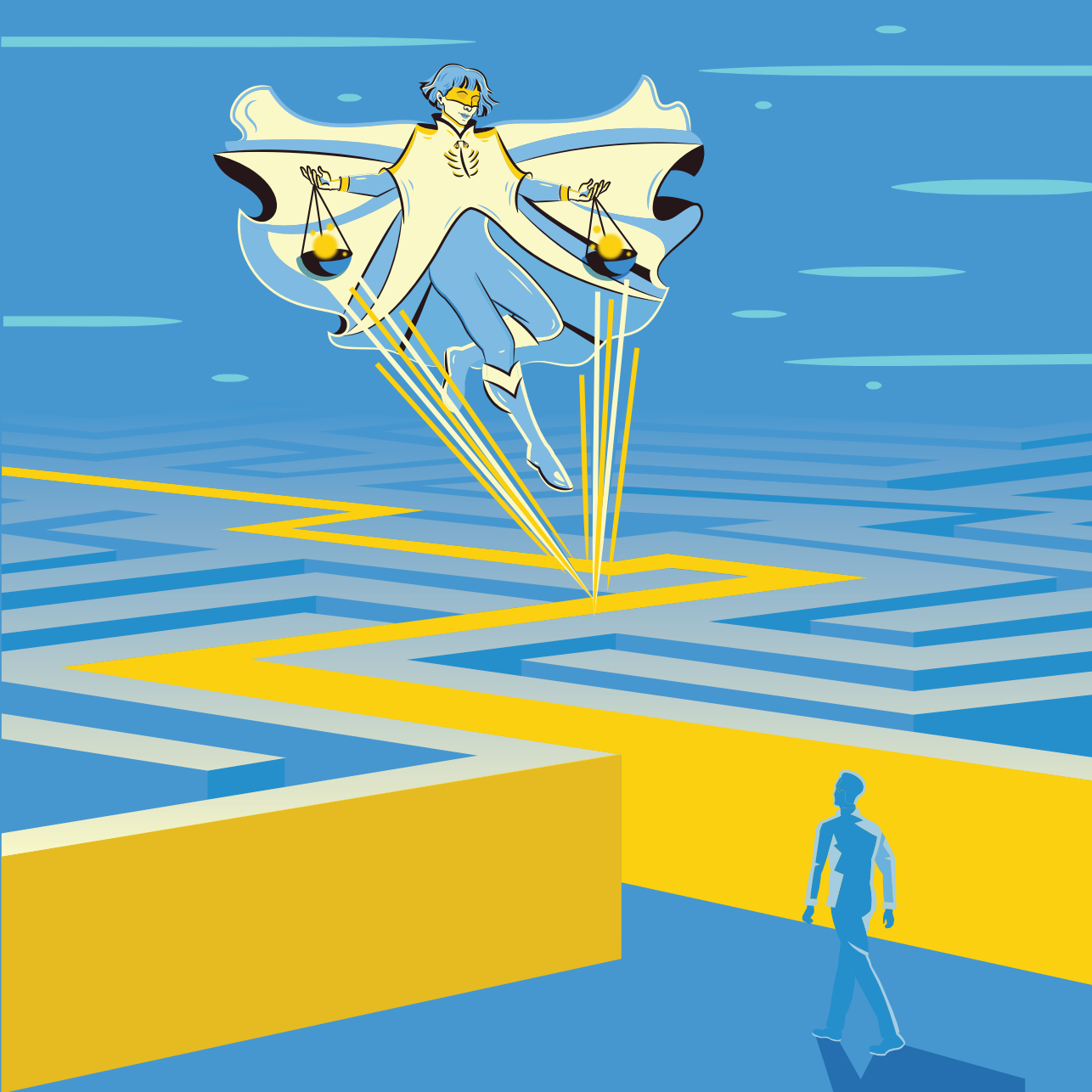

اليقين القانوني

القوانين واضحة، ومتاحة، ويمكن التنبؤ بها

يضمن اليقين القانوني أن تكون القوانين واضحة ومتاحة ويمكن التنبؤ بها، وألا تُطبَّق بأثر رجعي. وبهذه الطريقة يعرف الجميع حقوقهم والتزاماتهم مسبقًا.

المبادئ الأساسية

- يجب أن تكون القوانين وقرارات المحاكم متاحة بسهولة ومفهومة للجميع.
- يجب ألا تتغير القوانين بشكل غير متوقع وأن تكون متسقة.
- لا يجوز إدانة أي شخص على فعل لم يكن يشكل جريمة أو مخالفة في الوقت الذي ارتُكب فيه.

لماذا هذا أمر أساسي؟

لكي يتمكن الأفراد من التصرف بثقة، يجب أن يعرفوا حقوقهم والتزاماتهم. القوانين الغامضة أو المتغيرة بسرعة تخلق حالة من عدم اليقين وعدم الاستقرار، وتترك الأفراد عرضة لعقوبات غير متوقعة.

منع إساءة استعمال السلطة

تُجرى عمليات رقابة لتجنب التعسف

السلطة غير المحدودة وغير الخاضعة للرقابة تؤدي إلى الظلم. وتشمل مخاطر السلطة المطلقة القرارات التعسفية، والفساد، والقمع السياسي. على سبيل المثال، يمكن أن تؤدي المراقبة المفرطة دون إذن قضائي أو إشراف إلى انتهاكات لحقوق الإنسان.

المبادئ الأساسية

- فصل السلطات: يجب ألا تتركز السلطة في يد سلطة واحدة.
- الالتزام بتقديم الأسباب: يجب أن تكون القرارات العامة مبرَّرة ومفسَّرة.
- المراجعة القضائية: يجب أن يكون بالإمكان الطعن في جميع القرارات العامة أمام محاكم مستقلة ومحايدة.

لماذا هذا أمر أساسي؟

دون رقابة، يمكن للحكومة اتخاذ قرارات تعسفية، أو فرض رقابة على معارضيها، أو حتى إلغاء الحريات الأساسية. تؤسس سيادة القانون لضمانات تمنع مثل هذه الانتهاكات.

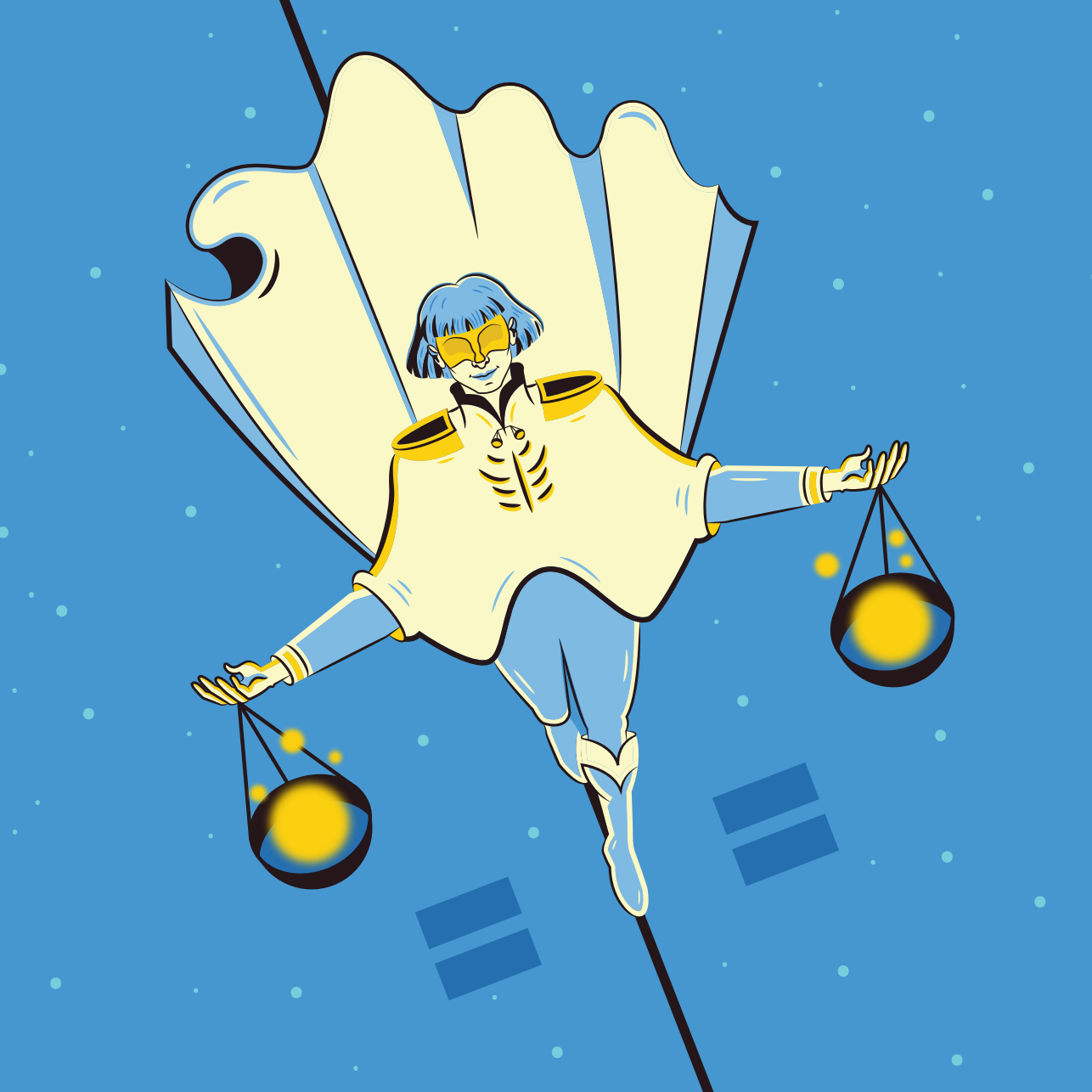

المساواة أمام القانون وعدم التمييز

القوانين تحمي الجميع وتُطبَّق على نحو متساوٍ، ويُحظر التمييز

تتطلب سيادة القانون أن يتمتع الجميع بالحقوق والواجبات نفسها التي يقرّها القانون، وألا تكون هناك فروق غير مبرَّرة في طريقة معاملتهم.

المساواة أمام القانون تعني :

- ألا يُجرى أي تمييز غير مبرَّر بين الأشخاص، سواء في القانون أو في تطبيقه.
- توفير الحماية ضد جميع أشكال التمييز.
- ضمان نفس الحقوق والواجبات للجميع.
- أن يتمكّن أي شخص يتعرض للتمييز من الدفاع عن نفسه.

تطورات أساسية – مثال حق المرأة في التصويت

إن التأخر في منح النساء حق التصويت في أوروبا مثال على التمييز التاريخي. كانت فنلندا أول دولة أوروبية تمنح النساء حق التصويت عام 1906. ولم يتم توسيع هذا الحق إلى معظم الدول الأوروبية إلا بعد عام 1918، ولم يصبح حقًا عامًا في أوروبا إلا منذ عام 1984. اليوم، لا تقتصر سيادة القانون على حماية حق المرأة في التصويت، بل تضمن أيضًا وتشجّع مشاركتها الفاعلة في الحياة السياسية دون تمييز.

الوصول إلى قضاء مستقل ونزيه

يمكن للجميع الدفاع عن حقوقهم أمام القضاء

يتيح الوصول إلى محكمة مستقلة ونزيهة للأفراد الدفاع عن حقوقهم. على سبيل المثال، قضت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بأن استحالة الطعن أمام القضاء في قرارات مثل إنهاء العمل، أو الحرمان من الملكية، أو قطع الاتصال بالأطفال، قد انتهكت حقوق مقدمي الشكاوى. إن العدالة السريعة والمتاحة أمر أساسي لضمان المساواة في الحقوق.

المبادئ الأساسية

- لكل شخص الحق في اللجوء إلى القضاء، وله الحق في محاكمة عادلة أمام محكمة مستقلة ومحايدة.
- يجب أن تكون الأحكام القضائية متاحة للجميع ومفسَّرة بوضوح.
- توفير الاستشارة والمساعدة القانونية لمن يحتاجها.
- يجب أن تكون الإجراءات القضائية سريعة نسبيًا وغير باهضة.
- يجب تنفيذ قرارات المحاكم.

لماذا هذا أمر أساسي؟

دون الوصول إلى العدالة، لن يتمكن المواطنون المتضررون من المطالبة بحقوقهم. ويجب على الدولة أن تضمن وجود محاكم مستقلة ونظام قضائي متاح للجميع.

PAX
TIBI
MAR
EVAN
GELI
STA

سيادة القانون في التطبيق

دور لجنة البندقية التابعة لمجلس أوروبا

ساعدت لجنة البندقية الدول الأعضاء في إعداد أنظمة دستورية تضمن التنفيذ اللازم لمبادئ سيادة القانون. كما وفّرت اللجنة أداة «قائمة التحقق من سيادة القانون» لتقييم مستوى تنفيذ مبادئ سيادة القانون في دولة ما.

قائمة التحقق من سيادة القانون للجنة البندقية

تقدّم قائمة التحقق من سيادة القانون لعام 2016 المبادئ الجوهرية لسيادة القانون – الشرعية، اليقين القانوني، منع إساءة استخدام واستغلال السلطة، الوصول إلى العدالة، المساواة وعدم التمييز – في شكل معايير تحتوي على مؤشرات تفصيلية ومصادر ذات صلة.

وباستخدام هذه القائمة، يمكن للحكومة، والبرلمان، والمجتمع المدني، والمواطنين، وكذلك المنظمات الدولية تقييم مدى احترام مبادئ سيادة القانون في دولة ما. وبالتالي تتيح هذه القائمة تحديد نقاط الضعف أو الفجوات التي تتطلب اتخاذ إجراءات من الدولة. وقد أصدرت لجنة البندقية العديد من التوصيات حول كيفية معالجة هذه النقاط والفجوات.

من نحن؟

تُعد لجنة البندقية «من أجل الديمقراطية من خلال القانون» الهيئة الاستشارية لمجلس أوروبا في مجال القانون الدستوري، وتتكوّن من خبراء مستقلين.

تأسست اللجنة في 10 ماي 1990 بناءً على فكرة الباحث الإيطالي أنطونيو لا بيرغولا. وبعد سقوط جدار برلين، ساعدت العديد من الدول الاشتراكية السابقة على اعتماد دساتير وتشريعات ديمقراطية، ومن ثم الانضمام إلى مجلس أوروبا.

اليوم، تساعد اللجنة الدول الأعضاء في وضع إصلاحات دستورية وتشريعية تتماشى مع المعايير الدولية. وقد سهّل الامتثال لتوصيات اللجنة عملية الحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي

المهمة

بناءً على الطلب، ومن خلال عملية شاملة للتشاور مع السلطات الوطنية والمؤسسات الحكومية وأصحاب المصلحة والمجتمع المدني، تقوم لجنة البندقية بتقييم الإصلاحات الدستورية والتشريعية، ولا سيما في المجالات الانتخابية والقضائية، وتقدّم توصيات غير مُلزِمة حول كيفية تحسين هذه الإصلاحات من أجل احترام وتنفيذ مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون، ووضع أنظمة حكم فعّالة وقابلة للاستمرار.

الدول الأعضاء

تضم لجنة البندقية الدول الـ46 الأعضاء في مجلس أوروبا بالإضافة إلى 15 دولة أخرى من الأمريكيتين وأفريقيا وآسيا.

لماذا البندقية؟

حملت «اللجنة الأوروبية من أجل الديمقراطية من خلال القانون» اسم «لجنة البندقية» من المدينة الإيطالية الشهيرة في البحيرة حيث عقدت اجتماعها الأول وما زالت تجتمع فيها أربع مرات في السنة.

الإنجازات 1990-2025

خلال 35 عامًا من وجودها، وبفضل استقلالها وحيادها ومهنيتها وأساليب عملها الشاملة، كان للجنة البندقية أثر كبير في تسهيل اعتماد الدساتير الديمقراطية وفي تعزيز الأداء الديمقراطي للمؤسسات. وقد ساهمت اللجنة بشكل خاص في تعزيز الامتثال لمبادئ سيادة القانون وتقوية فصل السلطات واستقلال القضاء في الدول الأعضاء.

- **+1000:** عدد الآراء والتقارير حول الإصلاحات الدستورية والتشريعية.
- **+50 :** عدد الدساتير التي تم إعدادها أو تعديلها بمساعدة اللجنة.
- **+200:** عدد الخبراء القانونيين المستقلين الذين ساهموا في أعمال اللجنة.

لماذا يهمنا هذا جميعًا؟
تعني سيادة القانون:

ديمقراطية مستقرة وسلمية.
مواطنون أحرار ومحميون من التعسف.
مجتمع أكثر عدالة ومساواة.

الرسوم التوضيحية: نادين ثوما

جميع الحقوق محفوظة.
لا يجوز ترجمة أو إعادة إنتاج أو نقل أي جزء من هذا المنشور دون إذن كتابي مسبق من إدارة الاتصال
(F-67075 ستراسبورغ سيديكس أو على البريد الإلكتروني publishing@coe.int).

الصور © مجلس أوروبا

نُشر من قبل مجلس أوروبا
F-67075 ستراسبورغ سيديكس
www.coe.int

مجلس أوروبا، جويلية 2025©

موقع لجنة البندقية
https://venice.coe.int

تستعرض هذه النشرية المبادئ الأساسية لسيادة القانون: الشرعية، اليقين القانوني، منع إساءة استعمال السلطة، المساواة أمام القانون، والوصول إلى العدالة. تشكل هذه المبادئ حجر الزاوية للديمقراطية وحقوق الإنسان، فهي تضمن حكومة مسؤولة، وحريات فردية، وعدالة مجتمعية. اكتشف كيف يدعم مجلس أوروبا، من خلال عمل لجنة البندقية، الدول في الالتزام بهذه المعايير وحماية المواطنين من السلطة التعسفية. سواء كنت صانع سياسات، طالبًا، أو مواطنًا مهتمًا، يوضح هذا الدليل لماذا تُعتبر سيادة القانون مهمة، وكيف تحمي حرياتنا في حياتنا اليومية.

ARA

مجلس أوروبا هو المنظمة الرئيسية للدفاع عن حقوق الإنسان في القارة الأوروبية. ويضم 46 دولة عضوا، بما في ذلك جميع أعضاء الاتحاد الأوروبي. وقد وقعت جميع الدول الأعضاء في مجلس أوروبا على الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، وهي معاهدة تهدف إلى حماية حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون. تشرف المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان على تفعيل الاتفاقية في الدول الأعضاء.

www.coe.int

1990 - 2025

VENICE COMMISSION
COMMISSION DE VENISE

COUNCIL OF EUROPE
CONSEIL DE L'EUROPE